المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 04-03-2006
الصفحـات : 16
العـــدد : 12210
المسلسل : 104

القمة السعودية الفرنسية:

الملف الاقتصادي يمثل حجر زاوية أجندة المباحثات وعمق العلاقات أصل الارتقاء

المملكة الشريك التجاري الثاني لفرنسا في الشرقين الأدنى والأوسط

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 04-03-2006 العـــدد : 12210
الصفحـات : 16 المسلسل : 104

□ القاهرة
مكتب الجزيرة – علي البلهاسي:

اصطحاب الرئيس الفرنسي جاك شيراك لوفد يضم وزراء المالية والتجارة الخارجية وحوالي ٢٠ من مديري الشركات الفرنسية الكبرى في زيارته للرياض يشير إلى أن الملف الاقتصادي سيكون حاضراً بقوة على أجندة المباحثات بين خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز والرئيس الفرنسي وكبار المسؤولين السعوديين.

ويؤكد المراقبون أن العلاقات الاقتصادية بين السعودية وفرنسا تتمتع بنوع خاص من الشراكة، حيث ترى باريس في المملكة شريكاً استراتيجياً مهماً كونها أكبر دولة نفطية وتأتي زيارة شيراك إلى السعودية عقب تصدي المملكة بقوة لمحاولة التخريب الإرهابية لأهم منشآتها النفطية مصفاة بقيق التي تكرر حوالي ٨ ٪ من استهلاك النفط العالمي وثلثي إنتاج النفط السعودي يؤكد المراقبون تميز العلاقات التجارية بين البلدين، حيث يقدّر حجم الصادرات السعودية إلى فرنسا تقدّر بنحو عشرة مليارات ريال سنوياً تتمثل في النفط والغاز والصناعات المتوسطة والخفيفة فيما يبلغ حجم صادرات فرنسا للسعودية نحو خمسة مليارات ريال تشمل العطور والألمنيوم والزجاج ومواد منزلية.

وتحتفظ المملكة العربية السعودية والدولة الفرنسية بتاريخ طويل من العلاقات الاقتصادية والتجارية ويؤكد الخبراء أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين كانت هي النواة لإقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما، مشيرين إلى أن باريس كانت هي السباقة في إقامة علاقات دبلوماسية مع الرياض حين

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 04-03-2006 العـــدد : 12210
الصفحـات : 16 المسلسل : 104

أوفدت بعثة اقتصادية للمملكة عام ١٩٢٩م كانت الانطلاقة لتأسيس بعثة دبلوماسية عام ١٩٣٦ وساعد في تعزيز هذه العلاقات الزيارات المتبادلة بين القيادات في البلدين والفعاليات الاقتصادية المشتركة وتعد المملكة الشريك التجاري الثاني لفرنسا في الشرقين الأدنى والأوسط فيما تحتل السعودية المركز الأول في تمويل فرنسا بالنفط.

وقد بلغت حجم واردات فرنسا من السعودية ١٤,٢ مليار ريال تركزت معظمها على استيراد النفط والبتروكيماويات التي بلغ حجم الاستهلاك منه عام ٢٠٠٤م نحو ٦٣٧ مليون ريال وفيما تستورد السعودية من فرنسا ما قيمته ٦,٣ مليارات ريال معظمها من المواد الاستهلاكية الغذائية والمواد الكهربائية والأدوات المنزلية والسطور ومشتقات الألبان والحبوب الزراعية والملابس والمعدات الطبية والسيارات، وبلغت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الأسواق السعودية ١,٣ مليار يورو عام ٢٠٠٤م فيما استوردت فرنسا من السعودية بقيمة ٣,١ مليارات يورو خلال نفس الفترة الزمنية.

١٤ مليار ريال سنوياً حجم الصادرات السعودية لفرنسا

وعلى صعيد الاستثمار السعودي في فرنسا فيقول الخبراء انه في تزايد مستمر خاصة في المجال السياحي والفندقي والمواد الغذائية مثل تجارة اللحوم سواء داخل فرنسا أو التصدير إلى المملكة، وإذا استبعدنا الاستثمار في العقار الخاص فإن حجم الاستثمار السعودي في فرنسا يفوق المليار يورو وكذلك فإن الشركات الفرنسية تقوم باستثمارات ضخمة في المملكة فإذا استثنينا شركة توتال للغاز والنفط التي استثماراتها تقدّر بمليارات الدولارات، تظل هناك شركة دانون للألبان والأجبان الفرنسية التي أنشأت لها أكبر مزرعة في العالم لإنتاج الألبان والأجبان على بعد ٤٠ كم جنوبي العاصمة الرياض في منطقة الخرج وهذه المزرعة تمتلكها شركة الصافي السعودية مناصفة مع الشركة الفرنسية المذكورة واستطاعت هذه الشركة أن تؤمن الاستهلاك المحلي للمملكة من الأجبان والألبان ثم تصدر ما يفيض من إنتاجها إلى الدول المجاورة وقد بلغت الاستثمارات المشتركة ٦٥ مشروعاً

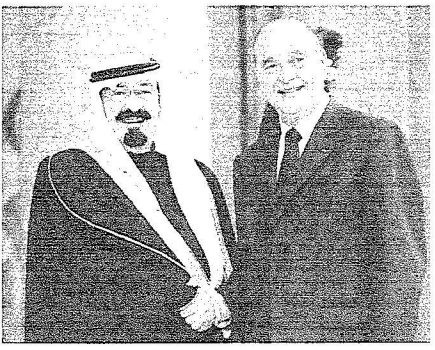

مرشحة للتزايد خلال الفترة المقبلة، حيث تجري مباحثات مع رجال أعمال فرنسيين للاستثمار في مجالات الأعمال المعمارية والسكك الحديدية والأعمال الهندسية والإنشاءات والكهرباء والنقل المدني والاتصالات والمواصلات بالمملكة.

صادرات فرنسا للسعودية بلغت ٦ مليارات ريال عام ٢٠٠٤م

واستطاع مجلس الأعمال السعودي - الفرنسي منذ إنشائه عام ٢٠٠٣م أن يلعب دوراً مهماً في تنشيط الشراكة بين البلدين وتنمية هذه العلاقات خاصة وانه نجح في عقد اجتماعات عديدة مع عدد كبير من المسؤولين الفرنسيين كما أصبح يمثل قناة الاتصال في العلاقات بين الدولتين ويقوم المجلس بدور الموفق ما بين الشركات الفرنسية والشركات السعودية فضلاً عمّا يلزم لجذب المستثمرين الفرنسيين للعمل على أراضي المملكة كما يقوم بالتنسيق مع سفارة المملكة في فرنسا والسفارة الفرنسية في الرياض لتسهيل انتقال رجال الأعمال والمستثمرين الفرنسيين إلى المملكة وتأمين ما يحتاجون إليه لكي تكون مشاريعهم مثمرة بالنسبة إلى المملكة وإليهم أيضاً ويرى الخبراء أن دور المجلس سيتنامى بعد إنشاء مدارس في المملكة تعلم اللغة الفرنسية بحيث يمكن القول إنه يوجد اليوم جيل سعودي جديد يتحدث ويقرأ الفرنسية بشكل جيد ويبرز الاهتمام السعودي بتعزيز العلاقات الاقتصادية مع فرنسا بوصفها بلد غني في تجارته وصناعته ومراكز أبحاثه وجامعاته وتستطيع فرنسا أن تقدم للمملكة الكثير في مجال الصناعات الإلكترونية والصناعات الكيماوية البحوث العلمية وهناك عمليات تبادل بين البلدين في هذه الأنشطة.

وأكّد المراقبون أن منظومة الشراكة الاستراتيجية التي صاغتها القيادة السعودية منذ حوالي عشر سنوات مع عدد من البلدان الصناعية الكبرى من بينها فرنسا قد اثبتت الجدية للشركات والمؤسسات الفرنسية التي كانت تتعامل مع المملكة أو تلك التي كانت ترغب في التعامل معها حتى إن هذه المؤسسات قد أصبحت تعي الآن أهمية تغيير سلوكياتها مع السوق السعودية وأصبحت تدرك أن خيار الشراكة الاستراتيجية الذي أقرته المملكة في علاقاتها مع البلدان

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 04-03-2006 العـــدد : 12210
الصفحـات : 16 المسلسل : 104

الصناعية الكبرى خيار جاد وقد بدأت السعودية منذ فترة باتجاه تنويع مصادر وارداتها فانفتحت نتيجة ذلك على دول الاتحاد الأوروبي وعلى فرنسا بشكل خاص الأمر الذي أتاح لهذه الأخيرة دخول سوق الاستثمار السعودي وتحديداً في القطاع الفندقي والخدماتي وقطاع الاتصالات والمواصلات وهذه العلاقة مرشحة لتحقيق المزيد من التقدم مستقبلاً بعد أن أدرك المستثمر الفرنسي أن أسواق الخليج هي أسواق واعدة وذلك خلافاً لاستراتيجيته السابقة التي كانت تعطي الأولوية للأسواق الأفريقية والأوروبية كما أن فرنسا لم تعد تكتفي بشراء احتياجاتها من النفط السعودي بل دخلت مجال الاستثمار في هذه المادة من خلال شركاتها العملاقة مثل توتال وألف أكيتان وغيرها إضافة إلى ذلك فإن فرنسا شريكة فاعلة في قطاع الفنادق والكهرباء والمواصلات والاتصالات والمياه والنفط.

وتبرز أهمية المباحثات السعودية الفرنسية وخصوصاً أنها تسبق فعاليات المنتدى الاقتصادي العربي - الأوروبي الأول الذي سيعقد في باريس خلال أبريل ٢٠٠٦م تحت شعار ٦٦ نحو شراكة استراتيجية عربية أوروبية ٦٦وتنظمه الغرفة التجارية العربية - الفرنسية التي ستسعى للحصول على أن تكون الرعاية الرسمية للرئيس الفرنسي جاك شيراك ويبحث المؤتمر عدداً من المحاور المهمة المتمثلة في واقع العلاقات العربية الأوروبية حاضرها ومستقبلها والتحديات التي تواجهها، فيما يتطرق المحور الثاني إلى المصالح المشتركة ومجالات التعاون العربي الأوروبي مستقبل الشراكة العربية - الأوروبية أوروبا والإصلاحات العربية الداخلية.

ويتناول المحور الثالث العلاقات الثقافية العربية - الأوروبية وحوار الأديان والثقافات المهاجرين والأقليات الإسلامية على أن يناقش المحور الرابع الاتفاقيات الثنائية العربية - الأوروبية لتشجيع الاستثمار المتبادل.

ويتحدث المحور الخامس عن دور مؤسسات المجتمع المدني الغرف المشتركة في تعزيز العلاقات العربية - الأوروبية والمحور السادس يناقش علاقات الأمن العربي الأوروبي في حين يستعرض المحور السابع مستقبل العلاقات السياسية العربية - الأوروبية وأخيراً يتداول المحور الثامن العلاقات الأوروبية والعلاقات والتكتلات الإقليمية منتدى دول البحر المتوسط.